أثر إتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة الأوروبية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر

[٢١]

سويلم أبو سريع صالح عفيفي[١]– **أحمد فؤاد مندور**[٢]– **محمد أحمد لطفى وهدان**[٢]
١) الهيئة الوطنية للإعلام ٢) كلية تجارة، جامعة عين شمس

المُستخلص

تهدف الدراسة إلى دراسة وتحليل أثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية علي مصر ومن أهمها اتفاقيتى المشاركة المصرية الاوروبية واتفاقية التجارة الحرة العربية وبالتطبيق على فترة الدراسة من ١٩٩٠ الى ٢٠١٦ علي متغيرات الدراسة وهى مؤشرات ومعايير التنمية المستدامة التى تم إختيارها وذلك باستخدام المنهج الاستنباطي والاسلوب الاحصائي الوصفي Descriptive statistics (الوسيط الحسابي Mean والانحراف المعياريStd. Deviation) – للمقارنة بين الاتفاقيتين من خلال المتغيرات قبل وبعد التطبيق فى جمهورية مصر العربية حيث إعتمد أسلوب الدراسة التطبيقية علي دراسة وتحليل مؤشرات التنمية المستدامة خلال الفترة ومن ثم تحديد ما اذا كان هناك اختلاف بين قيمها قبل وبعد تطبيق الاتفاقيات أم لا، حيث تعتمد الدراسة التطبيقية في أختبار فروض البحث علي اتجاهين متوازين:

- **الاتجاه الأول:** يقوم علي أختبار مدي تأثير اتفاقية التجارة الحرة العربية علي مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- **الاتجاه الثاني:** يقوم علي اختبار مدي تأثير اتفاقية الشراكة الاوروبية علي مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن أهم النتائج التي توصل اليها الباحثون انه لايوجد أثر جوهري لاتفاقية التجارة الحرة العربية على التنمية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية، وبالنسبة للشراكة الاوروبي تم قبول فرض العدم"لا يوجد أختلاف جوهري ذا دلالة احصائية بين معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي لجمهورية مصر العربية قبل تطبيق اتفاقية الشراكة الاوروبية وبين معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي لجمهورية مصر العربية بعد تطبيق اتفاقية الشراكة الاوروبية لاتجاه الميزان التجاري لصالح الاتحاد الاوروبي فإن حجم الواردات يتزايد سنوياً بنسب أكبر من الزيادة في صادرات مصر الى دول الاتحاد الاوروبي، كما توصي الدراسة بتشجيع عملية التصدير إلى الدول العربية والعمل على دفعها إلى الوصول إلى نسب اكبر بكثير مما هو قائم بالفعل لأننا نري أن عملية التصدير إلى الدول العربية لم تلقي الاهتمام الكاف من المصدرين وايضاً من متخذي القرار.

المقدمة

عندما نتحدث عن التنمية ونحن في القرن الحادي والعشرين فنحن نتحدث عن التنمية في ظل الخصائص الجديدة للقرن الجديد وفى ظل أيدلوجية جديدة وفى ظل نظام عالمي جديد ووفقاً لاتجاهات جديدة فنحن الآن نتحدث عن التنمية في ظل العولمة وثورة المعلومات والتقدم التكنولوجي المذهل وفى ظل تحرير التجارة الدولية .

ولذلك كله أصبح من الضروري العمل على تفعيل آليات تحقيق التنمية المستدامة بجمهورية مصر العربية من خلال الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية التي دخلت فيها جمهورية مصر العربية ونركز هنا على اتفاقيتي التجارة الحرة العربية واتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية لتحقيق الرفاهية للمواطن والارتقاء بمستوى الدخل القومي للدولة وبالتالي حل مشكلة البطالة وارتفاع مستوى دخل الأفراد وارتفاع معدلات السعادة والرضا بين المواطنين في مصر من خلال محوري المحافظة على البيئة وحمايتها والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عمل مقارنة بين اتفاقيتي التجارة الحرة بين مصر والدول العربية واتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية من خلال معايير التنمية المستدامة التالية.(الأمم المتحدة – آليات التنمية المستدامة – موقع الأمم المتحدة على الشبكة الدولية).

أولاً: المعايير الاقتصادية والتى قام الباحثون بقياسها عن طريق عدة مؤشرات أهمها:

١. معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
٢. معدل البطالة
٣. الميزان التجاري كنسبة للناتج المحلي الاجمالي

ثانياً: المعايير الاجتماعية والتى قام الباحثون بقياسها عن طريق عدة مؤشرات أهمها:

١) العمر المتوقع عند الميلاد
٢) . معدل الفقر لجمهورية مصر العربية وفقا لخط الفقر العالمي
٣) . مؤشر جيني لعدالة توزيع الدخل

ثالثاً: المعايير البيئية والتى قام الباحثون بقياسها عن طريق عدة مؤشرات أهمها:

١. معدل استهلاك الطاقة

٢. معدل انبعاثات ثاني اكسيد الكربون

٣. التكاليف البيئية للناتج المحلي

وتم تجميع كل البيانات اللازمة عن هذه المؤشرات من جهات عدة وإجراءات التحليل الاحصائي عليها والتوصل الى النتائج.

مشكلة الدراسة

تأتي مشكلة الدراسة من خلال الوضع الحالي للاقتصاد المصري والذي يصبو إلى تحقيق التنمية المتكاملة أو المتواصلة إنطلاقاً من المرحلة الحالية وصولاً إلى المرحلة القادمة (٢٠٣٠) (تقرير وزارة التخطيط – استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠) ولتحقيق هذا الهدف يجب مراجعة وتحليل مجموعة الاتفاقيات والتكتلات التي دخلت مصر طرفاً فيها خلال الفترة الماضية وذلك لتحديد نقاط القوة والضعف في تلك الاتفاقيات الاقتصادية لتعظيم العائد والمردود الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتقليل نقاط الضعف والعمل على حلها مع الشركاء في تلك الاتفاقيات لزيادة العائد لكل الأطراف سواء وتحقيق التنمية المستدامة على كل الأصعدة.

ونظراً لما تمثله اتفاقيتي التجارة الحرة بين مصر والدول العربية واتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية من كونهما يمثلا رقم كبير في حجم التبادل التجاري بين مصر والعالم دفع ذلك الباحث إلى عمل تلك الدراسة كي تعمل على تحريك المياه الراكدة في عملية اقتراح آليات وإستراتيجية لزيادة حجم صادرات مصر إلى الدول العربية من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخري بما لا يضر بالموارد الطبيعية للبلاد والعمل على تحقيق التنمية المستدامة في كل المناحي.

لذا كان السعي نحو قياس أثر اتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة المصرية الأوروبية لتحقيق التنمية المستدامة في مصر.

أسئلة الدراسة

- إلى أي مدي يمكن أن تساهم الاتفاقيات محل الدراسة في تحقيق التنمية المستدامة لجمهورية مصر العربية؟
- ما مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة ومعاييرها التي يتم تحقيقها من خلال تلك الاتفاقيات التجارية بالتطبيق على اتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة المصرية الأوروبية؟
- ما أهم نتائج تقييم تجربة مصر في التعامل مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية؟

أهمية الدراسة

الأهمية العملية: تأتي أهمية الدراسة من الناحية العملية في المساهمة لإيجاد بعض الحلول الممكنة التطبيق للعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر والمحافظة على الموارد الطبيعية والوصول إلى تحقيق التنمية الشاملة أو التنمية المستدامة وتتلخص الأهمية العملية في النقاط التالية:

- تحليل أثر تلك الاتفاقيات على تحقيق التنمية المستدامة والعمل على الاستفادة وتعظيم العائد من نقاط القوة أو الميزة التفضيلية وتجنب أو محو نقاط الضعف وذلك للوصول إلى ما تصبو إليه مصر في تحقيق التنمية على مستوى الاستدامة الحقيقية.
- تفعيل أوجه الاستفادة من وفرة الأيدي العاملة والشباب وفتح طرق لاستيعاب هذه الطاقات في العملية الإنتاجية في مصر .
- وضع إطار لتفعيل دور تلك الاتفاقيات في تحقيق الهدف من التوقيع عليها في ظل إتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة المصرية الأوروبية.

من هنا تأتي أهمية الدراسة الحالية في أنها تعالج موضوعًا هامًا يتعلق بمدى الوصل إلى تحقيق التنمية المستدامة في مصر من خلال اتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة المصرية الأوروبية خلال الفترة الزمنية السابقة محل الدراسة.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن بلورتها في النقاط التالية:

- تحليل وتحديد المعوقات التى تواجه عملية الاستفادة من تلك التكتلات الاقتصادية محل الدراسة في تحقيق التنمية المتواصلة.
- إستنتاج مدي الاستفادة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من تطبيق إتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة الأوروبية من خلال معايير ومؤشرات التنمية المستدامة في مصر.
- العمل علي الوصول الى تحديد أوجه الإستفادة من تلك الاتفاقيات محل الدراسة في عملية نقل التكنولوجيا الحديثة (التكنولوجيا الأنظف) إلى مصر وتحديث الصناعات لزيادة نسب الإنتاج والحد من تولد الغازات الملوثة والمخلفات.
- وضع إستراتيجية يمكن تنفيذها عملياً عن كيفية تفعيل أثر(إتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة المصرية الأوروبية) لتحقيق التنمية المستدامة في مصر والعمل على الاستفادة من إتساع الأسواق الأوروبية والميزة التفضيلية للمنتجات المصرية.

فروض الدراسة

اتساقًا مع تساؤلات الدراسة فإن الباحث يعرض عدة فروض يحاول من خلال الإجابة عليها والإجابة على تساؤلاتها، التوصل إلى أهداف الدراسة، وذلك من خلال الفروض الآتية:

عدم إستفادة جمهورية مصر العربية من تحقيق التنمية المستدامة بالمستوى الأمثل من خلال الاتفاقيات التجارية الإقليمية (اتفاقية التجارة الحرة العربية واتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية). **وينبع منه عدة فروض فرعية :**

- لا يوجد إختلاف جوهري قبل وبعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتغير في مصر.
- لا يوجد إختلاف جوهري قبل وبعد تطبيق اتفاقية المشاركة الأوروبية على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في مصر.

- لا يوجد إختلاف جوهري قبل وبعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية على تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة في مصر.
- لا يوجد إختلاف جوهري قبل وبعد تطبيق اتفاقية المشاركة الأوروبية على تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة.
- عدم وجود أثر قبل وبعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية على تحقيق تنمية بيئية مستدامة.
- عدم وجود أثر قبل وبعد تطبيق اتفاقية المشاركة الأوروبية على تحقيق تنمية بيئية مستدامة.

الدراسات السابقة

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسات إلى عرض الأفكار والمفاهيم الأساسية التي تناولتها هذه الدراسات، ثم استخلاص الملاحظات من خلال مراجعة الدراسات، وتحديد أوجه الاتفاق أو الاختلاف بين الدراسة المقترحة وبين الدراسات السابقة التالية، وكيف ستعمل الدراسة المقترحة على الاستفادة من هذه الدراسات أو الإضافة على ما جاء بها .

١ – دراسة عبير فرحات على سليمان "التكتلات الاقتصادية وأثرها على علاقات مصر الاقتصادية الدولية" (دراسة مقارنة مع تركيا واسرائيل). دكتوراه– ٢٠٠٠– تجارة عين شمس

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدي تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية لكل من مصر وتركيا وإسرائيل بقيام الاتحاد الأوروبي والنافتا وذلك من خلال تتبع هذه العلاقات للدول الثلاث مع التكتلين قبل وبعد قيامهما ومن خلال التعرض للسياسات التي اتبعتها كل من تركيا وإسرائيل.

أهم النتائج:

- لن تتمتع صادرات مصر للاتحاد الأوروبي بميزة تفضيلية كبيرة نظرا لتركزها فى المنسوجات والمنتجات الزراعية.

- ستواجه صادرات مصر للاتحاد الأوروبي منافسة قوية من دول متوسطية ترتبط باتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي.

٢- دراسة ميرفت ميخائيل رزق ميخائيل "مستقبل التعاون الاقتصادي بين مصر والاتحاد الأوروبي فظل المتغيرات العالمية (دراسة مقارنة مع بعض الدول) ماجستير ٢٠٠٠ جامعة عين شمس – تجارة – قسم الاقتصاد

تبحث هذه الدراسة عن كيفية الاستفادة من اتفاقية المشاركة لإمكانية تحقيق أقصى استفادة ممكنة للاقتصاد المصري من إقامة منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي من خلال تنمية الصادرات السلعية بجانب الصادرات الخدمية وتحسين مناخ الاستثمار.

وانتهت الدراسة إلى:

- أهمية المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية المعاصرة على الاقتصاد المصري، وبخاصة إكتمال الوحدة الأوروبية
- قيام الاتحاد الأوروبي بإعادة صياغة سياسته تجاه دول شرق وجنوب المتوسط ومنها مصر.

٣- دراسة " د. محمد جمال الدين مظلوم " الشراكة المصرية مع كل من أوروبا وأمريكا " أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا – دكتوراه – ٢٠٠٢ دراسة قياسية

قد تضمنت الدراسة أهم العناصر التالية: مضمون اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، مراجعة مضمون الاتفاقية، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر المتوسع.

النتائج التي انتهت إليها الدراسة:

- تحقيق الاستفادة من الشراكة المصرية الأوروبية في مجال المشروعات المشتركة
- مساهمة الإتحاد الأوروبي في تحديث التعليم والصناعة.

٤- دراسة حكمت السيد عبدا لقادر "قضايا البيئة في ظل اتفاقيات الجات" ماجستير اقتصاد كلية تجارة – جامعة عين شمس " ٢٠٠٢ (دراسة تحليلية وميدانية)

موضوع البحث يركز على القضايا البيئية في ظل اتفاقية الجات وتأثيرها على الناحية الاقتصادية وفيما يتعلق بالبيئة التجارية الأكثر انفتاحا وزيادة النشاط الصناعي المتشابك والمتعدد في الدول المتقدمة جعلها تفرض معايير متزايدة لحماية البيئة والصحة.

ومن أهم النتائج التي انتهت إليها الدراسة:

- إصلاح الهيكل الاقتصادي بالدولة من خلال إجراء تحسين في مستوى كوادر القيادات للإدارة العليا وإعادة هيكلة المؤسسات والمصانع بجانب إحداث تنمية في البنية الأساسية .
- استخدام تكنولوجيا نظيفة للإنتاج وهي تعد أحد الطرق التي تخفض أو تمنع انبعاث الملوثات حيث يتم تجميع أكثر من عملية إنتاجية معاً مما يخفض الإنبعاثات النائية إلى أقصى حد ممكن.

٥- دراسة فيفيان بشر خير سعد " **الآثار الاقتصادية للمشاركة الأوروبية على هيكل التجارة البينية بين مصر والدول العربية**" **(منهج وصفي تحليلي)** ماجستير ٢٠٠٥ – تجارة – عين شمس

تهدف هذه الدراسة إلى :

- قياس مدي تماثل الصادرات بين مصر والدول العربية المشاركة.
- قياس المزايا النسبية الظاهرة بين مصر والدول العربية المشاركة.
- عرض لنصوص المشاركة المصرية الأوروبية وكيفية الاستفادة منها.

ومن أهم النتائج التي انتهت إليها الدراسة :

- أن تنظر مصر لاتفاقية المشاركة على أنها اتفاقية شاملة ومصيرية لأنها اتفاقية مع أهم الشركاء التجاريين.
- يتوجب على الدول العربية المشاركة للاتحاد الأوروبي مواجهة النمو السكاني المتزايد من خلال ارتفاع مستوى التعليم .

٦- دراسة ياسر عبدالرسول محمد الشاعر "**اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وآثارها البيئية في جمهورية مصر العربية**" دكتوراه٢٠٠٦ – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس.

استخدم الباحث منهج التحليل الاحصائي:

تناولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على تطورات العلاقات المصرية الأوروبية منذ اتفاق التعاون الموقع بين الجانبين في ١٨يناير ١٩٧٧ بهدف التبادل التجاري والمالي وصولاً إلى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية الموقعة في ابريل ٢٠٠٣.

ومن أهم النتائج التي انتهت إليها الدراسة :

١- ضعف القاعدة التصديرية فى مصر حيث لم يحدد بعد السلع القابلة للتصدير والقطاعات التصديرية من قبل القائمين على صناعة القرار فى مصر .

٢- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المصرية عن مثيلاتها فى أسواق الاتحاد الاوروبى وعدم الالتزام بمواصفات الجودة والمعايير البيئية التى يضعها الاتحاد الأوروبي .

٧) دراسة محمد إبراهيم عباس ابوالعطا "التأثيرات المتبادلة بين اتفاقيات التجارة الدولية والبيئة – دراسة تطبيقية على مصر" دكتوراه ٢٠٠٦ معهد الدراسات والبحوث البيئية –جامعة عين شمس

استخدم الباحث منهج التحليل الاحصائي:

تناولت الدراسة التأثيرات المتبادلة بين اتفاقيات التجارة الدولية وبين البيئة وان العديد من الدول النامية ومن بينها مصر تربط القضايا الاجتماعية وفى مقدمتها اعتبارات البيئة ومعايير العمل مع السياسة التجارية .

ومن أهم النتائج التي انتهت إليها الدراسة :

- ضعف مشاركة الدول النامية في وضع المعايير والاشتراطات البيئية العالمية بما يضمن تغيير بعض الإجراءات

- تقديم المساعدة الفنية والتكنولوجية للدول النامية كشرط أساسي للالتزام بالمعايير البيئية.

٨) دراسة محمد فاروق محمد غراب " تطوير دور المنظمات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية " دكتوراة ٢٠٠٧ – تجارة عين شمس

استخدم الباحث منهج التحليل الاحصائي والاسلوب الاستقرائي والاستنباطي والتحليل القانوني والتحليل السياسي

يوضح الباحث أسلوب عمل تلك المنظمات الاقتصادية الدولية وأنشطتها وتقييم سياساتها وأيدلوجياتها وبرامجها وتأثريها على اقتصادات الدول النامية من زوايا مختلفة كدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ودورها في مواجهة الفقر والمساهمة في موضع البرامج للإصلاح الاقتصادي.

أهم النتائج التي انتهت إليها الدراسة:

- لا تعكس سياسات المنظمات الاقتصادية الدولية مفهوماً أساسياً للعدالة الاجتماعية.
- لا يوجد دوراً أساسياً للحكومات في تخفيف حالات الفشل السوقي وتأمين العدالة الاجتماعية .

9) Dr: Abdullah bin Jamaan Al-Ghamdi: Professor of Political Development Co, Department of Political Sciences at King Saud University ,Kingdom of Saudi Arabia2007

"التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة."

تهدف هذه الدراسة إلى الأتي:

- الاستعراض النقدي لمفهوم الحداثة والنتائج السلبية المترتبة على تبنيه في نظرية التنمية وخاصة في مجال البيئة.
- التعريف بمفهوم التنمية المستدامة.

10) Arbala Baghdad Hamdani Mohammed, Lecturer Professor costly lessons, Financial and international economy, Mechanism of Economic Sciences, Management and Science Merchandise Trade Oran, University of Science. 2008

عنوان الدراسة: "استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر"

تهدف مختلف الدول إلى تبني سياسات اقتصادية تصل بفضلها إلى تحقيق النمو والتنمية وبلوغ تصور التنمية المستدامة التي أصبحت تعني تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية مع ضمان المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن .

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة:

أوجه الاتفاق بين الدراسة والدراسات السابقة: اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في عدة نقاط أهمها:

- تحليل الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية من الناحية الاقتصادية.
- تناول تأثير التكتلات الإقليمية على معدلات التبادل التجاري بين الدول الأطراف في تلك التكتلات.

أوجه الاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة: اختلفت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في عدة نقاط أهمها:

- من ناحية تناول وتحليل التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي إنضمت إليها جمهورية مصر العربية من زاوية تحقيق التنمية المستدامة.
- التعرف على إشكال التكامل الاقتصادي والتي تحققت بموجب إتفاقيات تجارية إقليمية.
- تحليل ودراسة اتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة المصرية الأوروبية للوصول إلى تحديد نقاط القوة والضعف بينهم من جهة وتطابقها مع معايير التنمية المستدامة.
- المقارنة بين النتائج التي يتم التوصل إليها فيما بين إتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة المصرية الأوروبية وبين معايير التنمية المستدامة للوصول إلى أفضل طرق تحقيق التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية.
- مدي تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على البيئة المصرية سالبً أو إيجاب.
- تحليل أثر إتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة المصرية الأوروبية على محاور التنمية في مصر.

أوجه استفادة الباحث من الدراسات السابقة:

- تكوين بناء معرفي حول البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، سواء الخاصة بالتنمية المستدامة أو التكتلات الاقتصادية.
- تعميق الاتجاه الايجابي – لدى الباحث – حول أهميه موضوع الدراسة، وضرورة الأخذ بكل ما هو جديد للوصول إلى تحقيق التنمية المتواصلة على الأصعدة كافة.

- أهمية وضع آليات حديثة تتوافق مع معايير التنمية المستدامة المعرفة من قبل الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المنشودة (٢٠٣٠) لجمهورية مصر العربية والتي يجرى العمل لها في كافة الاتجاهات .
- الاستفادة من النتائج التي انتهت إليها تلك الدراسات السابقة، وتلافي الأخطاء في تلك الدراسات السابقة، للخروج بإطار عام يصلح للتطبيق عملياً.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة وما انتهت إلية من نتائج وتوصيات، نجد أن هذه الدراسة تميزت عن غيرها بعدة نقاط فيما يلي:

- ستتناول الدراسة الحالية موضوع التنمية المستدامة وكيفية تحقيقها من خلال تحليل واف وشرح مفصل وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة.
- سيشير الباحث لأهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومدى تأثيرها على معدلات التبادل التجاري بين الدول الأطراف.
- سيوضح العلاقة بين تحقيق التنمية المستدامة واتفاقية التجارة الحرة العربية والمشاركة المصرية الأوروبية على مصر خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.
- سيتم وضع آليات وتوصيات يمكن تطبيقها عملياً للوصل إلى تحقيق التنمية المتواصلة.
- سيشير الباحث إلى دور أجهزة الدولة كافة لعمل على الوصول إلى أهداف التنمية ٢٠٣٠ والتي تصبو إليها جمهورية مصر العربية.

الإطار النظري

١) تطور نظريات التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومفهوم التنمية المستدامة:

المبحث الأول: تطور نظريات التكتلات الاقتصادية الإقليمية: تميز النصف الثاني من القرن العشرين بالتوجه البارز نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية أو تعزيز القائم منها و احتلت بذلك مكانا مميزا في الأدبيات العلمية.

أولاً: مفهوم التكامل الاقتصادي: Definitions of Integration: هناك جملة من الجوانب التي يتعين إيضاحها للوقوف على ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي بدًا بالتعرض إلى تحديد مفهومه وتمييزه عن بعض المفاهيم الأخرى ثم التطرق إلى مفهومه في الفكر الاقتصادي الحديث وانتهاءًا بدراسة أشكاله.

ثانياً: أهم تعريفات التكامل الاقتصادي الإقليمي: تعددت التعاريف التي تناولت التكامل الاقتصادي ولم يتفق المفكرون على تعريف واحد للتكامل وذلك منذ الكتابة في نظرية التكامل الاقتصادي على يد الاقتصادي النمساوي "Jacob Viner " في مؤلفه (The Customs Union Issue, 1950 " (١ — Jacob Viner, (born May 3, 1892, Montreal, died Sept. 12, 1970, Princeton, N.J., U.S.)

ثالثا أهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي: الأهداف الاقتصادية – الأهداف السياسية – الأهداف العسكرية

رابعا صور التكامل الاقتصادي ومراحله Types of international Economic Integration: تتنوع صور التكامل الإقتصادي على النحو التالي:

- إتفاقية التعريفة التفضيلية A preferential tariff agreements
- الاتحاد الجمركي الجزئي A partial Customs Union
- منطقة التجارة الحرة A Free trade Area
- الاتحاد الجمركي الكامل A Customs Union
- السوق المشتركة A Common Market

٢) تطور مفهوم التنمية المستدامة

المرحلة الأولى: التنمية هي النمو الاقتصادي: تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة.

المرحلة الثانية: التنمية وفكرة النمو والتوزيع: غطت هذه المرحلة تقريباً الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعاداً اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فحسب.

المرحلة الثالثة: التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة / المتكاملة: امتدت هذه المرحلة تقريباً من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة.

المرحلة الرابعة: التنمية المستديمة Sustainable Development: منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستديمة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك Our Common Future ونشر لأول مرة عام ١٩٨٧م (يعرف هذا التقرير أحياناً بتقرير برونتلاند Brundtland Report نسبة إلى رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية) ، انتشر مفهوم التنمية المستديمة بشكل سريع في أنحاء المعمورة وأصبح الكثير من الناس يستخدمون

٣) إتفاقية التجارة الحرة العربية الواقع والمأمول

أولاً: ما هي أهمية اتفاقية التجارة الحرة العربية لجمهورية مصر العربية: أهمية التكامل الإقليمي العربي: لا ريب أن التكامل الإقليمي الفعال بين الدول العربية يمكن أن يلعب دوراً كبيراً في تسهيل إستراتيجية التحول الاقتصادي البنيوي التي تحتاجها المنطقة.

ثانياً: الاتفاقيات الإقليمية العربية والتداخل فيما بينها: لقد أصبحت التجارة الدولية من النشاطات الإقتصادية التي بلا شك تؤثر في الاقتصاد المصري وخاصة في الناتج المحلي الإجمالي، وترتبط التجارة الخارجية للدول والمجتمعات ببعضها وتساعد على توسيع القدرة التسويقية لمصر وذلك عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها

٤) اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية الهدف والغاية

أولاً: عرض لحجم التبادل التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي: العلاقات المصرية الأوروبية منذ بداية السبعينيات وحتى عقد إتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية: تضمنت معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية مواد تنظم كيفية قيام الجماعة بعقد إتفاقيات بينها مجتمعة وبين دول أخرى غير أعضاء

الاتفاقية التجارية مع مصر لعام ١٩٧٢: تقدمت مصر بطلب للجماعة الأوروبية في عام ١٩٦٩ للاتفاق على اتفاقية تجارية لمواجهة التراجع في الصادرات المصرية للجماعة الأوروبية، وقد عكس هذا الطلب القلق المصري من تراجع صادرتها إلى الجامعة الأوروبية أمام صادرات الدول المتوسطية غير الأوروبية الأخرى.

إتفاقية التعاون المالي والفني ١٩٧٧: عقدت اللجنة المصرية الأوروبية المشتركة اجتماعها الأول في القاهرة مايو ١٩٧٤ حيث طلب الجانب المصري مراجعة الاتفاقية بهدف زيادة التعاون بين الجانبين ومساندة عملية التنمية في مصر .

المشاركة المصرية الأوروبية: تضافرت العديد من الدوافع الاقتصادية والسياسية منذ نهاية الثمانيات والتي شكلت حافزا لكلا من الجانبين المصري والجانب الأوروبي على تبا إطار للتعاون بين الطرفين يختلف عن إطار اتفاق التعاون ١٩٧٧

<u>الهدف والغاية من اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية:</u> قد أثارت الاتفاقية جدلاً واسعاً بين مؤيد ومعارض وحاولت الحكومة المصرية أن تخلق توافقاً حول ضرورة دخول مصر في إطار المشاركة الأوروبية وتوقيع الاتفاقية.

ثانياً: تحليل علاقة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتنمية المستدامة:

<u>المبحث الأول: ١) أهم بنود إتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية المتعلقة بالتنمية المستدامة:</u>

- بنود إتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية
- إنعكست إهتمامات ودوافع الطرفين المصري والأوروبي بشكل واضح على ما جاء في اتفاقية المشاركة.

وقد بدأت إتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية بعرض أهدافها فيما يلي:

- توفير إطار ملائم لحوار سياسي يتيح تنمية علاقات سياسية وثيقة بين الطرفين.
- تهيئة الظروف للتحرير المطرد للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- تدعيم تنمية علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الطرفين من خلال الحوار والتعاون.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.
- تشجيع التعاون الإقليمي من أجل ترسيخ التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

محاور بنود الاتفاقية:

- ***المحور الاقتصادي والمالي:*** ويغطي هذا المحور خمسة أبواب من الاتفاقية هم الباب الثاني والباب الثالث والرابع والسادس والسابع، ويتناول الباب الثاني من الاتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية لا تتجاوز إثنى عشر سنة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي.
- ***المحور الثقافي والاجتماعي والإنساني:*** ينعكس إهتمام الطرف الأوروبي بإدارة ملف الهجرة بشكل جلي في الباب السادس من الاتفاقية ويتضمن الباب السادس من الاتفاقية ثلاث فصول حيث يتضمن الفصل الأول تعاون الطرفين في تنفيذ المشروعات والبرامج بهدف تعزيز التعاون بينهما في المجال الاجتماعي.

الاختلاف بين اتفاقية المشاركة واتفاقية التعاون١٩٧٧: لم تلزم اتفاقية التعاون ١٩٧٧ مصر بتقديم التزامات بتخفيض الحواجز التجارية أو مزايا جمركية للصادرات من الجماعة الأوروبية في حين قامت اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على التبادل في الالتزامات التجارية بين الطرفين المصري والأوروبي وفقاً لجدول زمني تلتزم به مصر.

٢) مواد الاستدامة في اتفاقية التجارة الحرة العربية:

أولاً: أهداف الاتفاقية: تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية إلى تحرير التجارة بين دول الأعضاء العربية من خلال تحقيق بعض الأهداف مع بداية عام ٢٠٠٥ وهى تتمثل في زيادة حجم التبادل التجاري بين دول الأعضاء وتوزيع الإنتاج بينهم.

ثانياً: دوافع الاتفاقية: كان الدافع الاساسي لقيام منطقة التجارة الحرة العربية هو سعى البلاد العربية الى تكوين قوه اقتصادية (الوحدة الاقتصادية) ولقد جاء إحياء فكرة انشاء السوق العربية المشتركة فى اجتماع وزراء الاقتصاد والمالية العرب بالاسكندرية فى ١٩٩٦/٩/١٨ والذي أعلن فيه عن بدء مرحلة البناء الاقتصادى للامة العربية وإحياء مسيرة العمل العربي المشترك.

أهم نتائج تطبيق اتفاقية التجارة العربية الحرة: ونتيجة لتطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية أدت إلى:

- زيادة التجارة الاجمالية مع دول الاتفاقية بشكل يفوق التجارة مع بقية العالم.
- أصبح معدل زيادة الواردات من دول الاتفاقية أقل من معدل زيادة الواردات من بقية دول العالم.
- زيادة حجم وقيمة الواردات الزراعية البينية من دول الاتفاقية.

٣) آليات تحقيق التنمية المستدامة لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية

الأهداف الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية المستدامة

لابد وأن تسعى إستراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة في مصر إلى تحقيق الأهداف الثمانية الرئيسية التالية:

- استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي.
- تحقيق نمو احتوائي مستدام
- زيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة
- تعظيم القيمة المضافة
- .دمج القطاع غير الرسمي في توفير فرص عمل لائقة ومنتج مميز

أولاً: من الناحية الاجتماعية والاقتصادية: تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم ركائز إستراتيجية التنمية المستدامة باعتبارها المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يؤدي النمو الاقتصادي المستدام إلى توفر فرص عمل وتوليد وزيادة الدخل، ما يعزز من قدرة الدولة على تطوير البنية الأساسية للبلاد اللازمة لجذب الاستثمار المحلى والأجنبي ورفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية والثقافية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ثانياً: في مجال العمالة: فقد وضع الاتحاد الأوروبي برنامج عاجل لعمل مشروعات صغيرة ومتوسطة كثيفة العمالة لاستيعاب اكبر كم ممكن من الأيدي العاملة في مصر وهو برنامج: البرنامج القومي العاجل للتشغيل كثيف العمالة الممول من الاتحاد الأوروبي (EEIP)

ثالثاً: دراسة تحليلية لأثر إتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة المصرية الأوروبية من خلال مؤشرات التنمية المستدامة

- **الآثار الاقتصادية:** تم العمل على جمع البيانات الاقتصادية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٦ والتي تتعلق بمعايير أو مؤشرات التنمية الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة:
- إنتاج تأثير ايجابي على الميزان التجاري
- نقل التكنولوجيا الجديدة (التكنولوجيا الأنظف)
- ارتفاع الناتج القومي
- **الآثار الاجتماعية:** تم العمل على جمع البيانات الاجتماعية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٦ والتي تتعلق بمعايير أو مؤشرات التنمية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة:
- تحسين جودة الحياة
- تخفيف الفقر
- تقليل مستويات البطالة والمساعدة على حل المشكلة من جذورها
- **الآثار البيئية:** تم العمل على جمع البيانات البيئية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٦ والتي تتعلق بمعايير أو مؤشرات التنمية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة:
- تقليص إبتعاثات الغازات الضارة وتقليل استخدام الوقود الأحفورى
- الحفاظ على الموارد المحلية الطبيعية

إجراءات الدراسة

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في الأتي:

الحدود الزمنية: وهي خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٦م.وذلك حتى نتمكن من مقارنة مدي الأثر لاتفاقيتي التجارة الحرة العربية واتفاقية المشاركة الأوروبية على تحقيق التنمية المستدامة من عدمه فان سيتم مقارنة البيانات قبل تطبيق الاتفاقية العربية والتي طُبقت في عام ١٩٩٨ فتتم المقارنة من سنة ١٩٩٠ حتى ١٩٩٨ ثم من ٩٨ إلى ٢٠١٦.

وبالنسبة لاتفاقية المشاركة الأوروبية والتي طُبقت عام ٢٠٠٤ سيتم المقارنة من عام ٩٠ إلى عام ٢٠٠٤ ومن سنة ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٦.

حدود التطبيق: يتم التطبيق على إتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة المصرية الأوروبية من خلال معايير ومؤشرات التنمية المستدامة.

حدود المكانية: يتمثل النطاق المكاني للدراسة في جمهورية مصر العربية.

منهج الدراسة

يتضمن منهج الدراسة المناهج البحثية، والنطاق الزمني للدراسة والأدوات المستحدثة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام هذه الدراسة وطرق تحليلها للوصول إلي العلاقات فيما بينها.

المنهج البحثي: إعتمد الباحثون في سبيل إعداد هذه الدراسة على المناهج البحثية التالية:

المنهج الوصفي التحليلي " الاستنباطي" وهو دراسة الموضوع من خلال المراجعة التحليلية للادابيات العلمية من كتب ودوريات وأبحاث ودراسات سابقة وندوات سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية كانت ذات الصلة أو على علاقة بمفهوم الدراسة (أثر اتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة الأوروبية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر) من حيث التعريف والتاريخ والنشأة والأهداف والأهمية ومتطلبات تطبيقها على الوجه الذي يتناسب مع تأدية الغرض منها.

المنهج المقارن : والذي يعتمد على المقارنة في دراسة الحالة محل البحث حيث يبرز نقاط القوة والضعف في اتفاقيتي التجارة العربية والمشاركة الأوروبية ومدي تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

مجتمع الدراسة وجمع البيانات: يتكون مجتمع الدراسة وجمع البيانات عن طريق:

أ – مجموع من الأجهزة والإدارات الحكومية والخاصة ذات الصلة بتطبيق الاتفاقيات الدولية مثل:

- الوحدة الاقتصادية التابعة لجامعة الدول العربية.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.
- وزارة التجارة والصناعة – قطاع الاتفاقيات الدولية.
- مصلحة الجمارك المصرية
- التقارير السنوية للصادرات والواردات المصرية الصادرة عن البنك المركزي المصري.
- تقارير البنك الدولي عن الاقتصاد المصري.
- التقارير الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية المستدامة في الدول العربية ومصر.

ب – المصادر الثانوية لجمع البيانات والمعلومات من دراسات مكتبية (مسح أكاديمي) ويتم ذلك من خلال مراجعة الأدبيات والأبحاث والإحصاءات المتعلقة بموضوع الدراسة.

ج – المصادر الأولية لجمع البيانات (دراسة ميدانية) وذلك لتجميع البيانات عبر أساليب ميدانية ومنها المقابلات الشخصية مع بعض العاملين والمسئولين في عدة هيئات اقتصادية عامة مثل (رئيس اتحاد غرف التجارة المصرية والعربية – رئيس الجمعية المصرية الفرنسية لرجال الأعمال – عميد كلية السادات للعلوم الإدارية بالقاهرة – رئيس قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة – عبد الرحمن صبري الخبير في الدراسات الاقتصادية – رئيس قسم الاقتصاد بمعهد الدراسات والبحوث البيئية) والتي ترتبط مواقعهم بموضوع الدراسة على مدار (الثلاث سنوات الاخيرة من ٢٠١٦ الى ٢٠١٨).

أداة الدراسة: أولاً: تم جمع بيانات أولية وثانوية من خلال عدة جهات والمشار إليها عاليه والمتعلقة بالتنمية المستدامة لقياس أثارها خلال فترة الدراسة قبل وبعد تطبيق اتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة الأوروبية :

أولاً بيانات البعد الاقتصادية: منها بيانات تتعلق بالتقديرات السنوية للقوى العاملة والبطالة من سنة ١٩٩٠ وحتى عام٢٠١٦ فتم المقارنة بين الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٨ والتي تسبق تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية وبين الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠١٦ وهى الفترة التي تم تطبيق الاتفاقية فيها وبنفس المنطق تم تحليل نفس البيانات إحصائيا على اتفاقية المشاركة الأوروبية من الفترة ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤ وذلك قبل تطبيق الاتفاقية وبين الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٦ بعد تطبيق الاتفاقية. وكذا قيمة الصادرات والواردات التجارية لمصر والميزان التجاري عن الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٦، قيمة ومعدل التغير للناتج المحلى الإجمالي لمصر خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٦.

ثانياً بيانات البعد الاجتماعي: تطور نسب الفقر وتوزيع الدخل في مصر خلال الفترة ١٩٩٠ إلى ٢٠١٦، الرعاية الاجتماعية للأفراد – العلاج على نفقة الدولة خلال الفترة ١٩٩٠ إلى ٢٠١٦

ثالثاً بيانات البعد البيئي: حجم الصادرات المصرية من المواد الخام خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٦ . وكذا كمية وتكلفة الإنبعاثات من ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استهلاك المنتجات البترولية والغاز الطبيعي عن الفترة من ٢٠٠٢/٢٠١٦.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

- **نتائج التحليل الوصفي (Descriptive Statistics)** لمتغيرات الدراسة للعنية والفترة كلها (Poole Sample) ، إذ تتضمن متغيرات الدراسة كل من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، معدل البطالة، نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الاجمالي، معدل العمر المتوقع عند الميلاد، معدل الفقر وفقا لحد الفقر العالمي، مؤشر جيني لعدالة توزيع الدخل، معدل استهلاك البترول والغاز، معدل انبعاثات ثاني اكسيد الكربون، واخيراً التكاليف البيئية للناتج المحلي الي الناتج المحلي الاجمالي.

- **اختبار تحليل التباين لعينتين مرتبطتينt-testpaired**، وهو تحليل يستخدم هذا للحكم على دلالة الفروق ومعنويتها Significance بين متوسطي عينتين مرتبطتين، قبل وبعد حدث معين، تم استخدامه لتحديد مدي الفروق بين مؤشرات التنمية المستدامة قبل وبعد اتفاقيات الشراكة سواء كانت العربية او الاوروبية، ويقوم هذا التحليل علي :
  - فرض العدم (لا توجد فروق جوهرية بين عينات مجتمع البحث)$H_0: \mu_1 = \mu_2$
  - الفرض البديل (توجد فروق جوهرية بين عينات مجتمع البحث)$H_1: \mu_1 \neq \mu_2$
- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري** والوسط المرجح.
- **اختبار(ت) لعينة** واحدة من أجل التعرف إلى درجة الكلية ودرجة عينة معلومات الدراسة" One Sample t test" ،وكذلك اختبار(ت) " Independent Sample t test " .
- **تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA)**، كما تم استخدام اختبار شافيه من أجل تحديد موقع الفروق الدالة في حالة وجود الفروق الدالة.
- **معامل ارتباط بيرسون.**

نتائج الدراسة

توصل الباحثون من خلال الدراسة لعدد من النتائج أهمها ما يلي:

نتائج التحليل الوصفي:

المتغير	الرمز	عدد المشاهدات	الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد لأدني	الحد الأقصي
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	GDP_GR	27	4.2374	1.80289	.30	7.54
معدل البطالة	UnEm	27	10.2212	1.66902	7.69	13.37
الميزان الجاري كنسبة للناتج المحلي الاجمالي	CAB_GDP	27	-.0161	3.04218	-5.97	8.31
العمر المتوقع عند الميلاد	LEB	27	68.7252	2.01448	64.58	71.48
معدل الفقر لجمهورية مصر العربية وفقا لخط الفقر العالمي	GPR	27	1.7493	1.00767	.30	4.46
مؤشر جيني لعدالة توزيع الدخل	Gini	27	31.5493	.91208	30.13	32.76
استهلاك الطاقة للفرد	EU	27	710.95	138.39	528.55	896.79
معدل انبعاثات ثاني اكسيد الكربون	CO2	27	1.9716	.41401	1.32	2.53
التكاليف البيئية للناتج المحلي	Env_Cost	27	.9386	.06199	.84	1.04

ويتضح من الجدل السابق أن الوسيط الحسابي لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(GDP_GR) بلغ 4.24% وهو ما يعني انه استطاع الاقتصاد المصري ان يحقق معدل نمو حقيقي بنسبة ٤,٢٤% في المتوسط خلال فترة الدراسة هذا وقد حقق اقل معدل نمو عام ١٩٩٢ بينما حقق اعلي معدل نمو عام ١٩٩٨.

نتائج الإحصاء التحليلي:

ملخص نتائج اختبار الفروض:

الفرض		قيمة t	قيمة .Sig	القرار
الرئيسي الأول	الفرعي الأول	-1.636	.141	قبول فرض العدم
	الفرعي الثاني	-1.121	.295	قبول فرض العدم
	الفرعي الثالث	.085	.935	قبول فرض العدم
الرئيسي الثاني	الفرعي الرابع	-11.161	.000	قبول الفرض البديل
	الفرعي الخامس	.955	.368	قبول فرض العدم
	الفرعي السادس	-2.359	.046	قبول الفرض البديل
الرئيسي الثالث	الفرعي السابع	-5.065	.001	قبول الفرض البديل
	الفرعي الثامن	-11.243	.000	قبول الفرض البديل
	الفرعي التاسع	-3.005	.017	قبول الفرض البديل
الرئيسي الرابع	الفرعي العاشر	-.450	.661	قبول فرض العدم
	الفرعي الحادي عشر	-2.504	.028	قبول الفرض البديل
	الفرعي الثاني عشر	1.719	.111	قبول فرض العدم
الرئيسي الخامس	الفرعي الثالث عشر	-14.856	.000	قبول الفرض البديل
	الفرعي الرابع عشر	6.100	.000	قبول الفرض البديل
	الفرعي الخامس عشر	.324	.751	قبول فرض العدم
الرئيسي السادس	الفرعي السادس عشر	-14.592	.000	قبول الفرض البديل
	الفرعي السابع عشر	-11.054	.000	قبول الفرض البديل
	الفرعي الثامن عشر	-3.530	. 008	قبول الفرض البديل

تفسير النتائج :

<u>أولاً: الفرض الرئيسي الأول</u>: لا يوجد أثر لاتفاقية التجارة الحرة العربية علي التنمية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية

تم قبول فرض العدم وهو لايوجد أثر جوهري لاتفاقية التجارة الحرة العربية على التنمية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية حيث:

- تدل هذه النتيجة على عدم ارتفاع معدل التبادل التجاري بين مصر والدول العربية والتجارة البينية بالنسبة التى تعادل الزيادة السكانية في مصر والتى معها يتأكل الناتج القومي وكذا تدني معدل الاستثمار العربي المباشر وحركة رؤوس الاموال العربية داخل الاقتصاد المصري.

- بالنسبة لمعدل البطالة فقد ارتفع لانه مرتبط ارتباط وثيق بمعدل الاستثمار وبما ان معدل الاستثمار العربي المباشر لم يتأثر وبالتالي لم يتم ضخ استثمارت لإنشاء مصانع ومشروعات جديده وبالتالي جذب مزيد من العمالة والايدي العاملة وكذا الزيادة العالية فى السكان.
- عدم تأثر الميزان الجاري للناتج المحلي الاجمالي لأعتماد الهيكل السلعي للصادرات المصرية الى الدول العربية على المواد الخام مثل المحاصيل الزراعية والفاكهه والخضر دون الاستفادة بعمل قيمة مضافة لتلك السلع.

ثانياً: الفرض الرئيسي الثاني: أثر اتفاقية التجارة الحرة العربية علي التنمية الاجتماعية لجمهورية مصر العربية.

- تم قبول الفرض البديل وهو يوجد أثر جوهري لاتفاقية التجارة الحرة العربية على التنمية الاجتماعية لجمهورية مصر العربية خلال فترة الدراسة وتدل هذه النتيجة على تأثير الاتفاقية فى تحسين مستوى الصحة العامة وارتفاع معدل العمر المتوقع عند الميلاد ويرجع ذلك الى حجم المساهمة والمنح المقدمة من صندوق النقد العربي والمنح المباشر من بعض الدول الاعضاء بالاتفاقية العربية في مجال الصحة العامة على تحسين مستوى الصحة فى مصر وكذا التقدم العلمي والتكنولوجي فى مجال الطب.
- تم قبول فرض العدم"لا يوجد أختلاف جوهري ذا دلالة احصائية بين معدل الفقر لجمهورية مصر العربية وفقا لخط الفقر العالمي قبل اتفاقية التجارة الحرة العربية وبين معدل الفقر بعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية ويرجع الى ارتفاع معدل البطاله كما اشرنا اليه فيما سبق وقلة الاستثمار العربي المباشر والزيادة السكانية.
- تم قبول الفرض البديل"يوجد أختلاف جوهري ذا دلالة احصائية بين معدل عدالة توزيع الدخل جيني الاجمالي لجمهورية مصر العربية قبل تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية وبين معدل عدالة توزيع الدخل جيني لجمهورية مصر العربية بعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية " ويرجع ذلك لارتفاع عدد العمالة المصرية فى الدول العربية بداية من تسعينات القرن الماضى وتحسن الظروف السياسية التى ادت الى ارتفاع معدل توظيف

المصريين بدول البترول العربية وبالتالي زيادة الدخل لتلك الفئة وكذا التأثير على معدل جيني بالايجاب .

ثالثاً : الفرض الرئيسي الثالث: لا يوجد أثر لاتفاقية التجارة الحرة العربية علي التنمية البيئية لجمهورية مصر العربية .

- تم قبول الفرض البديل"يوجد أختلاف جوهري ذا دلالة احصائية بين معدل استهلاك الطاقة للفرد لجمهورية مصر العربية قبل تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية وبين معدل استهلاك الطاقة للفرد لجمهورية مصر العربية بعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية ويرجع ذلك لارتفاع معدل استهلاك الطاقة للفرد من ناحية وزيادة عدد السكان ووفرة المعروض من البترول وارتفاع معدل انتاجه فى مصر والدول العربية بعد تطبيق الاتفاقية.
- تم قبول الفرض البديل"يوجد أختلاف جوهري ذا دلالة احصائية بين معدل انبعاثات ثاني اكسيد الكربون للفرد لجمهورية مصر العربية قبل اتفاقية التجارة الحرة العربية وبين بين معدل انبعاثات ثاني اكسيد الكربون للفرد لجمهورية مصر العربية بعد اتفاقية التجارة الحرة العربية يرجع الزيادة فى معدلات انبعاثات ثاني اكسيد الكربون الى زيادة الاعتماد على الوقود الاحفورى فى الانتاج خلال الفترة ما بعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية.

رابعاً :الفرض الرئيسي الرابع: لا يوجد أثر لاتفاقية الشراكة الاوروبية علي التنمية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية

- قبول فرض العدم"لا يوجد أختلاف جوهري ذا دلالة احصائية بين معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي لجمهورية مصر العربية قبل تطبيق اتفاقية الشراكة الاوروبية وبين معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي لجمهورية مصر العربية بعد تطبيق اتفاقية الشراكة الاوروبية لاتجاه الميزان التجاري لصالح الاتحاد الاوروبي فإن حجم الواردات يتزايد سنوياً بمقدار اضعاف الزيادة في صادرات مصر الى دول الاتحاد الاوروبي.
- تم قبول الفرض البديل"يوجد أختلاف جوهري ذا دلالة احصائية بين معدل البطالة لجمهورية مصر العربية قبل اتفاقية الشراكة الاوروبية وبين معدل البطالة لجمهورية مصر العربية بعد اتفاقية الشراكة الاوروبية فقد ارتفع المعدل لانه مرتبط ارتباط وثيق بمعدل

الاستثمار وبما ان معدل الاستثمار الاوروبي المباشر لم يرتفع بالمقدار الذي يتناسب مع الزيادة السكانية ، وبالتالي لم يتم ضخ استثمارت جديدة لإنشاء مصانع ومشروعات جديده وبالتالي جذب مزيد من العمالة والايدي العاملة وكذا الزيادة العالية فى السكان.

- قبول فرض العدم"لا يوجد أختلاف جوهري ذا دلالة احصائية بين بين نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الاجمالي لجمهورية مصر العربية قبل اتفاقية الشراكة الاوروبية وبين نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الاجمالي بعد تطبيق اتفاقية الشراكة الاوروبية عدم تأثر الميزان الجاري للناتج المحلي الاجمالي لأعتماد الهيكل السلعي للصادرات المصرية الى دول الاتحاد الاوروبي على المواد الخام مثل المحاصيل الزراعية والفاكهه والخضر دون الاستفادة بعمل قيمة مضافة لتلك السلع.

خامساً :الفرض الرئيسي الخامس: لا يوجد أثر لاتفاقية الشراكة الاوروبية علي التنمية الاجتماعية لجمهورية مصر العربية.

- قبول الفرض البديل"يوجد اختلاف جوهري ذا دلالة احصائية بين معدل العمر المتوقع عند الميلاد لجمهورية مصر العربية قبل اتفاقية الشراكة الاوروبية وبين العمر المتوقع عند الميلاد لجمهورية مصر العربية بعد تطبيق اتفاقية الشراكة يرجع ارتفاع معدل العمر المتوقع عند الميلاد الى حجم المساعدات والمنح من قبل الاتحاد الاوروبي خلال الفترة خاصاً في مجال الصحة والتعليم والاطفال مثال(منح مكافحة والقضاء علي شلل الاطفال).
- قبول الفرض البديل"يوجد اختلاف جوهري ذا دلالة احصائية بين معدل الفقر لجمهورية مصر العربية وفقا لخط الفقر العالمي قبل تطبيق اتفاقية الشراكة الاوروبية وبين معدل الفقر لجمهورية مصر العربية وفقا لخط الفقر العالمي بعد تطبيق اتفاقية الشراكة ويرجع زيادة عدد الفقراء وتدني مستوى الدخل للافراد الى ارتفاع معدل البطاله كما اشرنا اليه فيما سبق وقلة الاستثمار الأجنبي المباشر والزيادة السكانية والتى تفوق معدل الناتج القومي.
- قبول فرض العدم "لايوجد أختلاف جوهري ذا دلالة احصائية بين معدل عدالة توزيع الدخل جيني الاجمالي لجمهورية مصر العربية قبل تطبيق اتفاقية الشراكة الاوروبية وبين معدل عدالة توزيع الدخل جيني لجمهورية مصر العربية بعد تطبيق اتفاقية الشراكة

سادساً :الفرض الرئيسي السادس: لا يوجد أثر لاتفاقية الشراكة الاوروبية علي التنمية البيئية لجمهورية مصر العربية.

- قبول الفرض البديل" يوجد أختلاف جوهري ذا دلالة احصائية بين معدل استهلاك الطاقة للفرد لجمهورية مصر العربية قبل اتفاقية الشراكة الاوروبية وبين معدل استهلاك الطاقة للفرد لجمهورية مصر العربية بعد اتفاقية الشراكة الاوروبية تم قبول فرض العدم وهو لايوجد أثر جوهري لاتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية على التنمية البيئية لجمهورية مصر العربية خلال فترة الدراسة وتدل هذه النتيجة أنه لم يكن هناك اثر مباشر لاتفاقية الشراكة الاوروبية على استهلاك الطاقة للفرد فبالرغم من التطور الكبير في مجال الطاقة والاكتشفات البترولية اليومية وانشاء محطات انتاج الطاقة والتى تشارك فية دول الاتحاد الاوروبي بنصيب كبير جداً الا ان كل ذلك لم يوثر بالايجاب على معدا استهلاك الفرد من الطاقة بسبب الزيادة السكانية الكبيرة والتى لم يقابلها تخطيط مناسب لدمج تلك الزيادة فى عملية الانتاج والاكتفاء بالصراخ فقط.
- قبول الفرض البديل "يوجد أختلاف جوهري ذا دلالة احصائية بين معدل انبعاثات ثاني اكسيد الكربون للفرد لجمهورية مصر العربية قبل اتفاقية الشراكة الاوروبية وبين معدل انبعاثات ثاني اكسيد الكربون للفرد بعد تطبيق اتفاقية الشراكة الاوروبية فيوجد اثر سلبي في الحفاظ على البيئة والثروات الطبيعية من خلال انحفاض معدل التغير فى معدلات انبعاثات الغازات الضارة بل بالعكس تماما حيث ارتفع الاستثمار الاجنبي فى المشروعات الملوثة للبيئة مثل مصانع انتاج الاسمنت والجبس والسيراميك والحديد والصلب وهي صناعات تستنزف الموارد الطبيعية من ناحية وتولد مخلفات صلبة وغازية من ناحية اخري.
- قبول الفرض البديل " يوجد اختلاف جوهري ذا دلالة احصائية بين معدل التكاليف البيئية للناتج المحلي لجمهورية مصر العربية قبل اتفاقية الشراكة الاوروبية وبين التكاليف البيئية للناتج المحلي بعد تطبيق اتفاقية الشراكة الاوروبية يرجع ارتفاع معدل التكاليف البيئية الى زيادة النشاط الصناعي وخاصة كما اشرنا سابقاً الى حجم المصانع والمنشأت الصناعية

المستهلكة للطاقة والموارد الطبيعية وتولد مخلفات وغازات ضارة على الانسان والبيئة وعدم استخدام تكنولوجيا الانتاج النظيف .

التوصيات

- يجب زيادة العمل على تصعيد التعاون المشترك والتنسيق العربي على المستوى الاقليمي الشامل من أجل تعظيم الاستفادة ومن أجل الحصول على نتائج أعمق وأفضل من إتفاقيات الشراكة المبرمة.
- يجب النظر الى تلك الاتفاقيات (التجارة الحرة العربية والشراكة المصرية الاوروبية) على انها بداية حقيقية لعملية تحرير التجارة بين البلدان العربية أولاً وآلية عمل لإرساء وتنظيم عملية تحرير التجارة مع الشريك الاوروبي بحيث يحدث التنسيق بين البعدين العربي والاوروبي.
- ضرورة الإسراع فى تطوير التشريعات والآليات التى تخدم عمليات الاستثمار المباشر والتبادل التجاري وتنشيط الادوات المالية وسوق المال بما يخدم أغراض التنمية والإعمار والنمو المستديم وبالتالي توظيف الطاقات العاطلة على المستوى الوطنى وإعطاء أولوية للبنية الاساسية على أن يتم ذلك فى اطار ادارة عصرية حديثة تتعاون فى نقلها وتطبيقها الخبرات الوطنية مع الخبرات الاوروبية.
- العمل على وضع سياسة مشتركة بين الدول النامية فى العلاقات الخارجية والتبادل التجاري والتحرك المشترك مع المنظمات والمؤسسات الدولية لمعالجة مختلف المشاكل مثل محاربة الفقر وأزمات الديون وشروط التبادل التجاري ونقل التكنولوجيا الحديثة وغيرها، كما يجب إعطائها الحق فى عملية صنع القرار فى الشئون الاقتصادية والتجارية والمالية للعالم.
- تطبيق السياسات التى من شأنها نقل التقنيات المتقدمة والحديثة والمهارات الادارية والفنية المصاحبة للمشاريع الاستثمارية ورفع مهارة وانتاجية العامل العربي من خلال التدريب على تلك المهارات.

- ضرورة تفعيل دور الاستثمار الاجنبي فى زيادة الصادرات المصرية بحيث يجب العمل على تهيئة البنية الاساسية ومناخ صحي للمستثمر كما يجب تطوير البنية التحتية المعلوماتية تمد المستثمرين بكل ما يحتاجونة داخل الدوله من معلومات فى مجال استثماراتهم والتشجيع الضريبي حيث تزال معدلات الضرائب مرتفعة وغير جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر.

المراجع

سليمان المنذر(١٩٩٩): "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة " مكتبة مدلولي – القاهرة

سيد البواب(٢٠٠٣): دراسات معاصرة في السياسات الاقتصادية في مصر، الطبعة الثانية

سامي عفيفي حاتم(٢٠٠٣): " التكتلات الاقتصادية بين السيطرة والتطبيق " جامعة حلوان – القاهرة

حسن نافعة(٢٠٠٤): الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان

أحمد مندور(٢٠٠٧): التنمية الاقتصادية، كلية تجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

خالد مصطفى قاسم(٢٠٠٧): إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصر، الدار الجامعية، مصر

عبد السلام مخلوفي (سفيان عبدالعزيز .. م مشارك) التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية – مجلة رؤى اقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة الوادي الجزائر٢٠١٢ العدد٢، ٢٠١٢

علاوي محمد لحسن: الإقليمية الجديدة والمنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي – مجلة الباحث – العدد٧ الجزائر٢٠٠٩

عايد فضل الشعراوي: التكتلات الاقتصادية القائمة وأثرها على التنمية – المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة في العالم الإسلامي –جامعة الأزهر – مصر٢٠٠٨.

محمد عاشور مهدي – التكتلات الاقتصادية في إفريقيا الطموحات والواقع (مجلة قراءات افريقية) السعودية، العدد٢٠، ٢٠١٤

سفيان عصماني (سفيان مسالته.. م مشارك) نظرة استشراقية لمستقبل التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة – مجلة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة – المغرب عدد٢، ٢٠١٣

طه يونس حمادي – نظيرات التجارة الدولية والتقليدية والتكتلات الاقتصادية مع إشارة إلي السوق الأوروبية الموحدة– مجلة بحوث اقتصادية عربية– مصر مج١٤ عدد٣٩، ٢٠٠٧

كلمة الأمينِ العامِّ المساعِد للأُمَم المتحدة والمديرِ المساعِد، ومدير المكتب الإقليميِّ للدُّوَل العربيّة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في افتتاح مؤتمر "المرأة العربية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ "القاهرة، ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني٢٠١٥– موقع الامم المتحدة.

أحمد فرغلي حسن(٢٠٠٧): البيئة والتنمية المستدامة، جامعة القاهرة، القاهرة، ص. ١٨. ٢٠.

تقرير تحديات التنمية في الدول العربية لعام ٢٠١١ – الأمم المتحدة

خالد محمد حنفي (غاده عوض القط..م مشارك) اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية والآثار الاقتصادية لتفعيل دور العنصر البشري في الاقتصاد المصري (المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر) القاهرة ٢٠٠٣ دار المنظومة للنشر .

سامي عفيفي حاتم(٢٠٠٤): "التكتلات الاقتصادية الإقليمية " دار النهضة العربية – القاهرة.

سميحة فوزي(٢٠٠٢): "الأسباب السياسية والاقتصادية وراء مسيرة الاندماج الاقتصادي العربي – المركز المصري للدراسات السياسية والاقتصادية – القاهرة ص ٩

موقع المنظمة العربية للتنمية الصناعية http://WWW.aidmo.org

موقع صندوق النقد العربي

موقع الاتحاد الأوروبي Eu institution and other bodies – report-2009

OECD. Regional Integration Agreement,www.oecd.org/dataoecd/39/37/1923431.

WTO, "Principles of the trading system" (2011): http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/fact2_e.htm

Eu institution and other bodies-report 2009.

Henery Kyambalesa and Mathurin C Houngnikpo, Economic integration and development in Africa (Ashgate Publishing, Ltd., 2006), 14

Kyrö, P. (2001): 'To grow or not to grow? Entrepreneurship and sustainable development', International Journal of Sustainable, Development and World Ecology, 2015

Patzelt, H. and D.A. Shepherd (2011): 'Recognizing opportunities for sustainable develop-ment',

Teslik,L H,"NAFTA's Economic Impact" (Council on Foreign Relations, July 7, 2009): http://www.cfr.org/economics/naftas-economic-impact/p15790#p2

United Nations Environment Programmer (2012) for details.

THE IMPACT OF THE ARAB FREE TRADE AGREEMENT AND THE EUROPEAN PARTICIPATION IN ACHIEVING SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN EGYPT

[21]

Afefe, S. A. S.[(1)]; Mandour, A. F.[(2)] and Wahdan, M. A.[(2)]
1) National Media Authority of Egypt 2) Faculty of Commerce, Ain-Shams University

ABSTRACT

The study aims to study and analyze the impact of the regional trade agreements on Egypt. The most important of these are the Egyptian-European Partnership Agreements and the Arab Free Trade Agreement and the application of the study variables from 1990 to 2016

on the study variables which are the indicators and criteria of sustainable development that were selected (detailed in the introduction) Descriptive statistics (Mean and Standard Deviation) - To compare between the two conventions through the variables before and after application in the Arab Republic of Egypt where the method of applied study was based on study and analysis Indicators of sustainable development during the period and then determine whether there is a difference between their values before and after the implementation of the conventions. **The applied study in the test of the research hypotheses depends on two parallel trends:**

- The first trend: Based on the impact of the Arab Free Trade Agreement on the indicators of sustainable economic, social and environmental development.
- The second trend: to test the impact of the European Partnership Agreement on indicators of sustainable economic, social and environmental development.

And the most important findings of the researchers that there is no substantive impact of the Arab Free Trade Agreement on the economic development of the Arab Republic of Egypt, and for the European partnership was accepted the imposition of nothingness. "There is no significant difference between the statistical growth rate of the gross domestic product of the Arab Republic of Egypt before the implementation of the Convention The European Partnership and the Growth Rate of the Gross Domestic Product of the Arab Republic of Egypt After the application of the European Partnership Agreement for the direction of the trade balance for the EU, the volume of imports is increasing annually by a larger percentage of the increase in Egypt's exports to the EU countries The European, the study also recommends encouraging the export to the Arab countries process and to push it to reach a much larger proportions than it already exists because we see that the export process to the Arab countries did not receive attention from the Adequate exporters and also decision-makers.